مقياس أخلاقيات الأعمال

مقياس أخلاقيات الأعمال

السنة الثانية ليسانس علوم اقتصادية

د. ثامري عثمان

2024

قائمة المحتويات

I-الدرس التاسع: تجارب بعض الدول في محاربة الفساد 5

آ. التجربة السنغافورية:. 6

ب. التجربة النيجيرية:. 7

پ. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :. 8

ت. التجربة البلغارية:. 8

الدرس التاسع: تجارب بعض الدول في محاربة الفساد

التجربة السنغافورية: 6
التجربة النيجيرية: 7
تجربة الولايات المتحدة الأمريكية : 8
التجربة البلغارية: 8

في هذا الدرس سنحاول التطرق إلى بعض الدول التي نفضت عن نفسها براثين الفساد وحاولت جاهدة التخلص منه، ونجحت إلى حد بعيد في ذلك بشهادة الهيئات الدولية والمحلية، وكذلك اعطاء قدوة للدول التي مازالت تصارع الفساد وكيفية التخلص منه

آ. التجربة السنغافورية:

20

سنغافورة التي ورثت منظومة عن الاستعمار تشيع فيه كل المراذل البيروقراطية والإدارية وكل أشكال الفساد الإداري، وزاد عليها تدهور الحالة الاقتصادية بعد الاستقلال، الأمر الذي فاقم معضلة الفساد، الذي مس كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، أصبحت تحتل المرتبة الثالثة عالميا سنة 2018 والمرتبة السادسة سنة 2017، والسابعة سنة 2016، والمرتبة أيضا السابعة سنة 2015(. مؤشر مدركات الفساد، 2019).

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المراتب الأولى بني دول العالم طبقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية، مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد، ويرجع هذا النجاح إلى عدة عوامل منها :

- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد؛
- وضع استراتيجيات وآليات جادة لمحارب الفساد ومنها آلية شكاوى فعالة؛
- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش؛

ونزولا عند رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد والذي يعتبر هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشاءه عام 1952، ويمكن إيجاز دور مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد فيما يلي:

- إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع اخلاص؛
- التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين، وإرسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد؛
- مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد،
- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة؛
- عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملوا مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد،
- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة؛
- التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسؤولين في الحكومة.
- لقد لعبت القوانين المرافقة لاستراتيجية مكافحة الفساد دورا مهما في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، والتي جنحت بفعل عدة عناصر أهمها:

تشريعات قانونية ضد الفساد: عبر تشديد العقوبة وتوسيع دائرة المساءلة القانونية

تنظيمات إدارية ضد الفساد: مثل تسهيل الإجراءات الإدارية، وسد الثغرات التي تؤدي إلى التعسف في استغلال المنصب، ومراجعة رواتب موظفي القطاع العام حيت تتناسب مع مستويات المعيشة، ووضع شروط لإلغاء العقود مع مقدمي الخدمة حتى في وقت لاحق في حالة اكتشفت إن العقد تم تنفيذه بناء على محسوبية أو تفضيل غير قانوني

مخططات وقائية ضد الفساد: حيث يحظر على موظفي القطاع العام أن يكون خاضع لظرف مالي إلى شخص يتعامل معه، كما يتم الإعلان عن الأصول التي يملكها الموظف الحكومي أثناء تعيينه وفي كل سنة، كما يحظر عليه القيام بأي عمل موازي أو الانخراط في نشاط بيع أو شراء مادام موظفا في الجهاز الحكومي. وهذه المتابعة كما تخص القطاع العام فإنها كذلك تخص القطاع الخاص

ب. التجربة النيجيرية:

كانت محاربة الفساد في نيجيريا مهمة صعبة، ومع ذلك فهي العنوان الرئيسي لحملة «محمد بخاري" الرئيسية مما ساهم في فوزه لرائسه الجمهورية. فمنذ توليه للمنصب؛ لا يزال يستمر في التزامه بذلك.

فقد قام بإقالة العديد من كبار المسؤولين الذين ينظر إليهم على أنهم فسدة، كما أنه جعل ضمن شروطه الأساسية لتعيين وزرائه وحكومته "طهارة اليد والسمعة"، وأمر "لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية " لإطلاق تحقيقات موسعة شاملة في سلوك زعماء العسكر وكبار المسؤولين المدنيين، مما أدى إلى اعتقالات الكثيرين، وكثف "بوخاري" جهوده بالتماس المساعدة من عدة دول عالمية من أجل وضع حد للفساد. بهذا أصبحت تحتل نيجيريا المرتبة 27 عالميا سنة 2018 والمرتبة 27 سنة 2017، و28 سنة 2016، والمرتبة 26 سنة 2015(مؤشر مدركات الفساد، 2019) وعليه يمكن تلخيص التجربة في النقاط التالية :

- تعتبر نيجيريا من أكثر عشرة دول يتوغل فيها الفساد، وقد قامت نيجيريا بكثير من الجهد لمكافحة الفساد لها في هذا المجال تجربة رائدة بدأت في عام 1999، حيث كانت تعاني من إثر ما بعد الحرب وكان 60% من الشعب يعيش تحت خط الفقر، بالإضافة إلى تراكم الديون الداخلية والخارجية ...الخ
- وقد استطاعت الحكومة النيجرية تحديد أسباب هذه المشكلات ووضع الاستراتيجيات والآليات الفعالة حللها وكان أمهها على الإطلاق:

-الإصلاح السياسي والاقتصادي وذلك للحد من الفساد المنتشر في البلاد، حيث استعانت نيجيريا بهيئة UNCAC التابعة للأمم المتحدة لما لها من خبرة في مجال مكافحة الفساد لتساعد الحكومة النيجرية في وضع أسس الإصلاح ومنها:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛
- خلق الثروة وفرص العمل وتقليل معدلات الفقر في البلد؛
- رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بني القطاعين العام والخاص؛
- خصخصة الهيئات التي تمثل عبء على الدولة وإسنادها للقطاع الخاص؛
- جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحال الاقتصادية والتدخل لضبطها وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص؛
- العوامل الأساسية لنجاح التجربة النيجيرية تبين فكرة الإصلاح والقضاء على الفساد؛
- تحديد الجهات التي تحتاج إلى تغيري وتطوير للبدء بها في عملية الإصلاح؛
- وضع خطة تنفيذ محكمة محدد بها دور الجهة وواجباتها والعقوبات التي ستقع عليها في حين عدم الاضطلاع بدورها؛
- توفر رغبة سياسية قوية لإحداث التغير والقضاء على الفساد؛
- تحسين أداء القطاع العام بالدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين وتحسين نظم الأجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بهم؛
- رفع مستوى العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وتحديد وترتيب أولويات الإصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما قامت الحكومة النيجيرية بتأسيس مكتب تحسين الخدمة العامة، ووضعت خطة عمل لإصلاح ومكافحة الفساد بالتعاون مع الأمم المتحدة، حيث تم:

- وضع مسودة قانون لخطة عمل فيدرالية لمكافحة الفساد؛
- اختيار ثلاث مناطق ورفع تقارير عن النظام القضائي بها؛
- تطبيق آليات مكافحة الفساد في المناطق المختارة؛
- نشر هذه الآليات وتعميمها على مستوى الدولة؛

- وضع آليات لمراجعة وتقييم المراحل المختلفة للمشروع؛

وتتمثل العوامل الأساسية لنجاح التجربة النيجيرية فيما يلي:

- تبين فكرة الإصلاح والقضاء على الفساد؛
- تحديد الجهات التي تحتاج إلى تغيير وتطوير للبدء بها في عملية الإصلاح؛
- وضع خطة تنفيذ محكمة محدد بها دور كل جهة وواجباتها والعقوبات التي ستقع عليها في حين عدم الاضطلاع بدورها؛
- توافر رغبة سياسية قوية لإحداث التغيير والقضاء على الفساد

ب. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة، حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وآثاره السلبية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد، فوفقا لمؤشر CPI فإن درجة الولايات المتحدة هي 6.7 مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري والحد منه، ويرجع نجاح الولايات المتحدة إلى تبنيها عدة مبادرات، شرعت في تنفيذها بدءً منتصف التسعينات.

- Foreign Corrupt practices act (FCPA): وهي مبادرة تبنتها الولايات المتحدة وتطبقها في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم، وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أي شركة أمريكية تقوم بدفع رشوة لحكومة أية دولة أخرى تتعامل معها؛
- في عام 1996 شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر (Inter-American Convention Against Corruption لتجريم الرشاوى الدولية التي تدفع للمسئولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية؛
- في ديسمبر 1997 وقعت الولايات المتحدة مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمر OECD "لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية". وقد جرم المؤتمر كل أشكال الرشاوى المدفوعة للمسؤولين الحكوميين، كما ألزم المؤتمر الدول الأعضاء باتخاذ خطوات جادة نحو محاكمة أي شركة وطنية تقوم بتقديم رشاوي للمسئولين في حكومات الدول الأخرى؛
- تعمل الولايات المتحدة أيضا مع كلا من: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد

حددت الولايات المتحدة الأمريكية ثمان محاور لمكافحة الفساد وهي:

الإصلاح الاقتصادي؛

تحقيق الشفافية؛

رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية؛

الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة؛

استقلال القضاء؛

وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه؛

رفع مستوى وعي وثقافة الشعب؛

تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة

ت. التجربة البلغارية:

شرعت بلغاريا في العمل على مكافحة الفساد منذ عام 1997، حيث أصبح الفساد هو الموضوع الأول الذي يحتل اهتمام آلا من الحكومة والشعب. فتوغل الفساد في البلاد وتأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دفع آلا من المجتمع المدني والحكومة في تبني خطة عمل قومية لمكافحة الفساد، خاصة في ظل الاصطلاح السياسي والاقتصادي الذي تبنته بلغاريا .

إن مبادرة مكافحة الفساد كانت نابعة من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمنظمات الاقتصادية والشركات والمستثمرين، التي قامت بإنشاء هيئات غير حكومية لمراقبة الفساد ومتابعة الفساد في البلاد. وقامت هذه الجهات الغير حكومية بالتعاون مع الحكومة بتبني "خطة عمل قومية لمكافحة الفساد"

أهداف خطة العمل:

- إعلان بلغاريا دولة خالية من الفساد؛
- تفعيل المشاورات الشعبية؛
- خلق قطاع عام فعال تحقيق مبدأي "النزاهة" و"الشفافية"؛
- تحديد المشكلات حيث كشف استطلاعات الرأي عن أن 75.6 % من الشعب البلغاري يرى أن الفساد يؤثر عليهم وعلى أسرهم. كما كشفت على أنه من بين آل أربعة أشخاص يوجد ثلاثة يعتقدون أن الفساد يؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية؛
- الحاجة إلى هيئة كفء لمكافحة الفساد قادرة على وضع السياسات، وتنفيذها، ومتابعة وتقييم تنفيذ هذه السياسات، والوصول إلي الدروس المستفادة؛
- نشر وتعميم آليات مكافحة الفساد؛
- حرية تداول المعلومات والبيانات: الشفافية
- تحقيق مبدأي "النزاهة" و"الشفافية"

أسس الخطة القومية البلغارية لمكافحة الفساد:

- حكومة تغيير وإصلاح: تنفيذ هذه الخطة القومية بكفاءة وبفاعلية يشترط وجود حكومة مدركة لحجم وخطورة الفساد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم بمكافحة الفساد بجميع أشكاله. أي أن وجود الرغبة السياسية للقضاء على الفساد هو من العوامل الأساسية لنجاح التجربة البلغارية؛
- دور الهيئات الحكومية: تطلع وزارة الداخلية بمهمة مكافحة الفساد ومعاقبة مرتكبي ممارسات الفساد. ولذلك تهتم الحكومة بمكافحة الفساد داخل الوزارة حتى تتمكن من محاربة الفساد في باقي قطاعات الدولة؛
- تعديل القوانين والتشريعات: جاءت هذه الإصلاحات القضائية في ظل انضمام بلغاريا للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي، بدعم من الدول الأعضاء للقضاء على الفساد في بلغاريا. استحدثت بلغاريا عدد من القوانين المعنية بمكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين، عن طريق وجود عقوبات محددة ومعلنة لمن يرتكب ممارسات فساد. وبالرغم من صعوبة تطبيق هذه الأحكام والقوانين في الكثير من الأحيان بسبب عدم التنسيق بين الجهات القضائية والجهات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى عدم تبادل المعلومات والبيانات فيما بينهم. قامت بلغاريا بتحديث العديد من القوانين المنظمة للخدمة العامة، والإصلاح الإداري، بالإضافة إلي القوانين المنظمة للتجارة؛
- إشراك المجتمع المدني بفاعلية للقضاء على الفساد: تعتبر بلغاريا من النماذج الناجحة في المشاركة المجتمعية الفعالة لمكافحة الفساد. فقد اضطلعت الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية بمبادرة القضاء على الفساد. تمثلت هذه المبادرة في خلق تحالف بين آلا من القطاع الخاص والعام 2000 Coalition. فقد أنشأ هذا التحالف عام 1997 ،وتمخض عنه نظام متابعة الفساد كأداة للكشف عن عمليات الفساد، كما نتج عن هذه الشراكة وضع "الاستراتيجية الوطنية البلغارية لمكافحة الفساد" للفترة 2001 إلى 2004.
- المساعدات الدولية: نجحت بلغاريا في تبني وتنفيذ خطة مكافحة الفساد بمساعدة المنظمات الدولية التي انضمت إليها مثل حلف شمال الأطلنطي والاتحاد الأوروبي. فباشتراك بلغاريا في الاتحاد الأوروبي، اهتمت الدول الأعضاء بالارتقاء بمؤشرCPI الخاص ببلغاريا ليتماشى مع باقي الدول الأوروبي، فقدمت الدول الأعضاء العديد من المساعدات لبلغاريا للقضاء على الفساد الاقتصادي في البلاد.